

التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية - حالة الجزائر

Tax Evasion as one of the Challenges of Fiscal Administration- Algeria Case

أمير جازية^{1*}، مهدي رزيقة²
Amir djazia¹, Mahdi raziqa²,

¹ جامعة المدية (الجزائر)، amirdjazia@univ-medea.dz

² جامعة المدية (الجزائر)، mahdi.raziqa@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام 2022/04/24 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/12 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: يشكل التعدي على الإيرادات العامة للدولة من خلال التهرب الضريبي أحد أهم التحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية في الجزائر، لما له من تأثير سلبي على خزينة الدولة من خلال تسببه في ضياع موارد مالية هامة، لو تم تحصيلها لأمكننا الاستغناء نهائياً عن الجباية البترولية.

ولكي تتمكن الإدارة الجبائية من السيطرة على هته الظاهرة أو على الأقل الحد من استفحائها لا بد من عصنة هياكلها وطرق تسييرها من خلال رقمنة النظام الضريبي والاعتماد على التحصيل الإلكتروني للضرائب، بالإضافة إلى تفعيل آليات الرقابة الجبائية واسترجاع الثقة بينها وبين المكلف بالضريبة كعامل أساسي، وتحسيسه بأهمية مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الخزينة العمومية ومنه زيادة الإنفاق العام.

كلمات مفتاحية: تهرب ضريبي، إدارة جبائية، اقتصاد غير رسمي، مكلف بالضريبة.

تصنيفات JEL : H2 ؛ H26

Abstract:

The infringement on the state's public revenue esthrough tax evasion in one of the most important challenges facing the fiscal administration in Algeria, because of its negative impact on the state treasury by causing the loss of important financial resources, if they were collected, we could completely dispense with petroleum taxation.

In order for the fiscal administration to be able to control this phenomenon or at least limit its exacerbation, it is necessary to modernize its structures and ways of managing it through digitizing the tax system and relying on electronic tax collection, in addition to activating the mechanisms of fiscal control and restoring confidence between it and the taxpayer as an essential factor, and sensitizing it to the importance of The contribution of tax revenues to financing the public treasury, including the increase in public spending.

Keywords: Tax evasion; Fiscal administration; The informal economy; The taxpayer.

JEL Classification Cdoes : H2 ; H26.

تمهيد

*-المؤلف المرسل: جازية أمير، البريد الإلكتروني: amirdjazia@gmail.com

لا يخلو أي بلد مهما كانت درجة تطوره الاقتصادي من الخسارة على مستوى الحصيلة الجبائية، وذلك ناجم عن التهرب الضريبي، مما يفوت على الدولة موارد مالية هامة تحتاجها لسد حاجيات الإنفاق العام. وظاهرة التهرب الضريبي ليست وليدة عصرنا الحالي، بل اقتزن وجودها بوجود الضريبة نفسها، كما أنها لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة، ولكنها أخذت بعداً وطابعاً عالمياً، فهي تمس جميع البلدان دون استثناء، وخاصة النامية منها، فالأجانب المتزايد نحو العولمة وسقوط الحواجز التجارية وثورة الاتصالات والمعلومات، تعد من أبرز العوامل التي تكسب ظاهرة التهرب الضريبي خطورة متنامية، لذا فالمشكلة لا يكمن في وجود التهرب الضريبي نفسه، بل في إمكانية معرفة المدى الذي يبلغه، لاتخاذ كل السبل المتاحة لحصره على الأقل، مادام من المستحيل القضاء عليه نهائياً.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للإدارة الجبائية الجزائرية الحد من استفحال ظاهرة التهرب الضريبي؟

ومن أجل الإلمام بجوانب الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التهرب الضريبي؟

- ما هي صور التهرب الضريبي وكيف يمكن قياسه؟

- كم بلغ حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2006-2018)؟

- كيف يمكن للإدارة الجبائية الجزائرية مواجهة التهرب الضريبي؟

وللاجابة على التساؤل المطروح ارتأينا تقسيم هته الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: ماهية التهرب الضريبي؛

ثانياً: صور التهرب الضريبي ومناهج قياسه؛

ثالثاً: تقدير حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2006-2018)؛

رابعاً: إستراتيجية الإدارة الجبائية الجزائرية لمواجهة التهرب الضريبي.

المنهجية والأدوات المعتمدة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالتهرب الضريبي وأسبابه،

والاعتماد على أداة التحليل لتحليل الإحصائيات.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تلك الآثار السيئة لتنامي ظاهرة التهرب الضريبي في بلادنا، رغم كل الوسائل المعتمدة للحد

منه، وهذا ما يظهر من خلال تلك الأموال الطائلة التي تتداول بكل حرية من دون مراقبة أو اقتطاع، وبذلك حرمان الخزينة

العمومية منها، في ظل البحث المتزايد من قبل السلطات المعنية للرفع من موارد الجباية العادية، وكذلك إيماناً منا بوجود حلول

للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تعرقل السياسة الاقتصادية للبلاد.

I - ماهية التهرب الضريبي

نظراً لاستفحال ظاهرة التهرب الضريبي التي تهدد المصالح الاقتصادية، الاجتماعية والمالية للدولة أصبح من الضروري فهم

طبيعتها وأسبابها، وهذا بغية تكوين صورة ولو بسيطة عنها لتتمكن من السيطرة عليها فيما بعد، حيث يلجأ المكلف إلى استخدام

مختلف الطرق والتقنيات للتخلص من دفع الضريبة، مما أسهم بشكل كبير في غموض هذه الظاهرة بدءاً بتعدد المصطلحات لتعدد الطرق فيها وصولاً إلى صعوبة التحكم فيها للحد منها.

I-1 مفهوم التهرب الضريبي

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التهرب الضريبي، إذ ليس من السهل إعطاء تعريف شامل ودقيق، فالتهرب الضريبي حسب ناصر مراد هو عبارة عن " تخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة وذلك بإتباع عدة طرق قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس يمكن للتمييز بين شكلين للتهرب الضريبي كما يلي:

- تهرب ضريبي دون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتهرب الضريبي (l'évasion fiscale).
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي (la fraude fiscale). (ناصر، 2011، صفحة 80).

وحسب القانون الجبائي الجزائري: " هو كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصنيفها كلياً أو جزئياً" (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من الأمر رقم 101-76 الصادر بتاريخ 1976/12/09، 1976).

أما على المستوى الدولي، وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فإن مصطلح التهرب يستعمل غالباً في حالات عدم احترام المكلف بالضريبة لالتزاماته الجبائية والاجتماعية. (abdelhamid, 29/11et 01/12/2010) وحسب شريف محمد التهرب الضريبي هو تخلص المكلف من المستحقات الجبائية بالاستفادة من الثغرات والفجوات الموجودة في القانون، إذن فالمكلف يتصرف في إطار قانوني من خلال سلسلة الإعفاءات والتخفيضات، ومن أمثلة ذلك أن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، وذلك في حالة عدم النص القانوني على تداول مثل هذه الأوعية (الأسهم). (شريف، 2010/2009، صفحة 60) عموماً التهرب الضريبي هو استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم وقوع الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الالتزام بدفعها، أي أن الشخص يتمكن من التخلص من دفع الضريبة دون أن يضع نفسه في مركز المخالف للقانون.

I-2 أسباب التهرب الضريبي

تعد ظاهرة التهرب الضريبي آفة تعمل على إنقاص المداخل الجبائية، مما يؤثر على توازن المالية العامة للدولة، لذا لا بد من دراسة الأسباب التي تدفع المكلف بالضريبة للقيام بهذا العمل، سواءً تعلق هذه الأسباب بالتشريع الجبائي أو الإدارة الجبائية أو المكلف بالضريبة، أي أسباب مباشرة أو غير مباشرة.

الأسباب المباشرة:

تكون هذه الأسباب متعلقة بالتشريع الجبائي أو الإدارة الجبائية، إذ أن تعقد التشريع الجبائي من خلال التعديلات عبر قوانين المالية من سنة إلى أخرى يظهر الغموض، ويبدأ التفكير في طرق اجتناب الضرائب كلياً أو جزئياً، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى:

- الأسباب التشريعية: إن تعقد القواعد التشريعية للنظام الجبائي زاد من احتمالات التهرب الضريبي سواءً في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضريبة أو الإعفاءات أو التخفيضات، ويمكن حصر أهم عيوب التشريع الجبائي في النقاط التالية:
- نظام جبائي معقد وهذا لتعقد التشريع الجبائي (عدم وضوح الصياغة) ووجود بعض الثغرات، ما يؤدي إلى خلق مشاكل للإدارة الجبائية وتزايد احتمال التهرب.

- نظام جبائي غير مرن، أي أنه غير مرتبط بالتنمية وطبيعة تطور الأنشطة الاقتصادية لذلك يجب تتبع أساليب عمل مرنة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية العامة.
 - تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف بالضريبة وترك ثغرات يمكن التسلل منها بسهولة.
 - ارتفاع نسبة الضريبة وزيادة عبئها مما يؤدي إلى حدوث ضغط جبائي.
 - عدم استقرار التشريعات وهذا راجع للتغيرات الدائمة التي تحدث في مجال التقنين الجبائي مما يصعب على المكلفين من جهة مسايرة التغيرات التي تطرأ على النظام والقواعد المعمول بها، ومن جهة أخرى تؤدي إلى خلق حساسية من الضريبة تدفع بهم إلى رفض كل مشروع للإصلاح الجبائي وبالتالي زيادة ميلهم إلى التهرب الضريبي. (بوعكاز، 2015/2014، صفحة 32)
 - كما نجد أيضاً أن غياب نظام العقوبات المفترض تطبيقه على المخالفات (غش، تأخير) والذي من شأنه ردع محاولات إفلات المكلفين بالضريبة، يساهم في تزايد حالات التهرب الضريبي. (شريف، 2010/2009، صفحة 52)
 - الأسباب الإدارية: (عيوب في الإدارة) هذا العامل يتعلق بالعاملين في الدوائر الضريبية، فقد نجدهم غير مؤهلين وغير أكفاء وقد نجدهم يعقدون الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي، وقد لا يعدلون في تطبيق القوانين الضريبية.
- الأسباب غير المباشرة:**

- قد تكون هذه الأسباب نفسية، سياسية أو اقتصادية، فتصاغ من طرف الدولة بمفردها قوانين جبائية تفرض على المكلفين، ومع غياب الضمير الأخلاقي لدى بعض الخاضعين للضريبة يحدث التهرب الضريبي، فعدم إشراك المكلفين بالضريبة في صياغة القوانين، مع أخذ الضريبة منهم بدون مقابل مباشر تشعر المكلف بعدم الثقة في دولته، لذا يجب تنمية الوعي الضريبي، فيكون إشراك المكلفين في صياغة القوانين واجباً لاجتناب الظلم. (بومدين و يوسف، 2015)
- الأسباب النفسية (الأخلاقية): إن العامل النفسي يلعب دوراً هاماً في أداء الضريبة، فشعور بعض المكلفين بعدم عدالة النظام الجبائي وبالظلم الواقع عليهم من فرض الضريبة يدفعهم إلى التملص من دفعها، بالإضافة إلى:
 - نظرة المجتمع للمتهربين، ففي بعض المجتمعات ينظر إلى المتهرب نظرة إعجاب ويعتبر الشخص المتهرب شجاع وبارع ويفاخر غيره بذلك، في حين ينظر للمتهرب في مجتمعات أخرى نظرة ازدراء وعدم احترام من قبل المجتمع. (يسرى و السامرائي، 2012)
 - سوء فهم مصطلح الاقتطاع الضريبي الذي يراه البعض مجرد أموال ضائعة بدون مردودية، فهي خسارة شخصية لا بد من تخفيضها كلما سمحت الفرصة بذلك.
 - الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة، لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
 - الاعتقاد أن التهرب من دفع الضريبة لا يعد تصرفاً لا أخلاقياً، وتبريرهم في ذلك أن تهربهم هذا لا يشكل خسارة لأحد استناداً إلى الفكرة "سرقة الدولة لا تعد سرقة".
- الأسباب السياسية:** تتمثل فيما يلي:
- انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة عادة ما يكون سبباً لانتشار التهرب الضريبي لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها، وبالتالي عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزامهم الضريبية، حيث تبين الدراسات أن التهرب الضريبي يرتفع كلما ساد المجتمع حالة من السخط العام على الضرائب.
 - زيادة الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة.
 - عدم وجود عدالة في توزيع الدخل الوطني أو في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة والقطاع العام، خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من صفوف المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب، وكذلك تذهب للإنفاق على أغراض مظهرية لا لزوم لها.

- الأسباب الاقتصادية: إن للأسباب الاقتصادية دوراً هاماً في عملية التهرب الضريبي، فكلما كانت حالة المكلف الاقتصادية متدهورة إلى جانب الحالة الاقتصادية العامة، كلما كان التهرب الضريبي كبيراً والعكس صحيح، حيث أن الوضعية الاقتصادية للمكلف لها انعكاس كبير في أداء واجبه اتجاه الضريبة، فإذا كان المكلف يتمتع بوضعية مالية جيدة فإن ميله للتهرب الضريبي يكون ضعيفاً وهذا نتيجة قدرته على التسديد، أما في الحالة العكسية أين يكون المكلف يتمتع بوضعية مالية متدهورة فإن ميوله إلى التهرب يكون أقوى، وهذا ما يفسر لنا انخفاض نسبة التهرب الضريبي في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية نظراً لارتفاع عوائد الأفراد. (بوعكاز، 2015/2014، صفحة 34)

II- صور التهرب الضريبي ومناهج قياسه

يشكل التهرب الضريبي أحد التحديات التي تقف أمام التطبيق الفعال للسياسة الاقتصادية والمالية، نظراً لآثاره السلبية المتعددة، وهذا ما يستدعي من السلطات المختصة ضرورة مجابته، ولكن هذه الأخيرة لا بد أن تكون لها صورة مستوفية عن حجم الظاهرة لاتخاذ الحلول المناسبة، لذا سنحاول التطرق إلى مختلف صور ومناهج قياس التهرب الضريبي.

II-1 صور التهرب الضريبي

عادة ما يلجأ المكلف بالضريبة إلى الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لمعرفة طرق التحايل، الذين يستندون بدورهم إلى خلل أو ثغرة في النصوص القانونية أو استخدام أي وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة تساعد على تخفيض الوعاء الضريبي، ومن بين صور التهرب الضريبي:

- الكتمان الكلي للنشاط الاقتصادي، بحيث لا يصل عنه أي معلومات إلى وزارة المالية، وبالتالي لا يتم دفع أية ضرائب على الإطلاق، ويعتبر الكتمان أكثر الوسائل أماناً ويساعد على ذلك وجود القطاع غير الرسمي (اقتصاد الظل) المتمثل في وجود عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بدون ترخيص وبالتالي هي لا تسدد الضريبة، ومن أمثلة ذلك: وكلاء الشركات الأجنبية الذين لا يوثقون وكالاتهم أصلاً، المدرسون الذين يقدمون دروس خصوصية في المنازل، مصانع صغيرة ومكاتب تجارة وورش مقاولات تعمل بدون أي ترخيص... الخ. (سليم وهبه، 26 و 27 جويلية 2010، صفحة 14)

- إخفاء أرقام الأعمال الحقيقية في جميع بيانات مكلفي الضرائب، وهذا يحدث في النشاطات التي لا تكون الحكومة طرفاً فيها أو لا تكون لها علاقة مباشرة بها.

- زيادة النفقات وتقليل الإيرادات، حيث تضخم التكاليف على نحو وهمي من خلال زيادة تكاليف السلع وزيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الأرباح الظاهرة قليلة، وبالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها.

- تخفيض أسعار البيع للسلع والخدمات وكذا تزوير فواتير الاستيراد حيث تظهر عدد المواد المستوردة قليلة من أجل التهرب من دفع الرسوم الجمركية.

- تنظيم إجازات استيراد السلع بأسماء مختلفة ليس لهم علاقة بالتجارة والاستيراد من أجل التهرب من دفع الضريبة، وبالتالي إخفاء الذمة المالية للمستورد الحقيقي.

- عدم سداد ضريبة دخل العمال (ضريبة الرواتب والأجور) بهدف تقليل التكلفة على أصحاب العمل، وعدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية.

- تأخر المكلفين عن دفع الضريبة لعدة سنوات من أجل استخدام مبلغ الضريبة في فترة التأخير كربح وانتظارهم صدور مراسيم أو قرارات عفو عن الغرامات.

والواقع يبين أن المكلف يحاول دائماً إدخال نفقات ولو وهمية من أجل تخفيض الأساس الخاضع للضريبة، ومن بين الأساليب التي يلجأ إليها نذكر ما يلي: (169-01، طبعة 2022، صفحة 43)

- تسجيل ترميمات المباني الخاصة بالمؤسسة وهي في الواقع متعلقة بمساكن مسيريتها.
- تسجيل مصاريف السفر إلى الخارج على أساس أنها تتعلق بمهمة في إطار الوظيفة وهي في الواقع مصاريف إضافية لا ترتبط بنشاط المؤسسة.
- تسجيل مشتريات في حسابات المؤسسة وهي في الواقع خاصة بمسيريتها ومن أمثلتها شراء الأثاث المنزلي.

II - 2 مناهج قياس التهرب الضريبي

تعتبر عملية تحديد حجم التهرب الضريبي حسابياً بالأرقام والإحصائيات ضرورية، وهذا حتى تتمكن السلطات العمومية من توجيه وتصحيح سياستها الجبائية، فنظراً للآثار السلبية للتهرب الضريبي على الخزينة العمومية كان لا بد من إيجاد طرق لقياسه وتقديره، إلا أن طريقة تقديره تتميز بالصعوبة لاتسامه بالطابع السري رغم محاولات الكثير من الخبراء الاقتصاديين، فالتقدير المضبوط للظاهرة باستعمال الأسلوب المطلق (المبالغ) أو الأسلوب النسبي (النسب المثوية) يبدو مستحيلاً من الناحية العملية، لأن التهرب بطبيعته مستور وغير مرئي حتى يمكن قياسه بمعايير محددة والحصول على إحصائيات دقيقة عنه، فلا توجد هناك طرق ضبط وقياس دقيقة تحده وإنما هي مناهج تعطي صورة عامة عن حجمه، ويمكن إدراج هذه المناهج كالاتي: (مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، 2004، صفحة 21)

- منهج تقدير الاقتصاد السري:

يشمل الاقتصاد السري مجمل النشاطات والمداخيل غير المصرح بها للإدارة الجبائية من طرف المكلفين وغير المدرجة ضمن الناتج الوطني الخام، لذلك فإن عملية تحديد حجم الاقتصاد السري تسمح بقياس وتقدير ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال العلاقة التالية:

$$\text{حجم التهرب الضريبي} = \text{حجم الاقتصاد السري} \times \text{المعدل الضريبي}$$

ويعتمد تقدير وإحصاء الاقتصاد السري بناءً على معطيات الناتج الوطني الإجمالي والمعاملات النقدية وسوق العمل وعوامل الإنتاج.

* **المنهج النقدي:** توجد ثلاثة أشكال للمنهج النقدي وهي: متغير العدل الثابت ومتغير المعادلة النقدية ومتغير فئات العملة، وسنركز على متغير المعدل الثابت لأننا اعتمدنا عليه في هذه الدراسة لتقدير حجم الاقتصاد السري ومنه تقدير حجم التهرب الضريبي.

متغير المعدل الثابت: يرتكز هذا المنهج على فرضية وجود معدل نقدي ثابت في ظل عدم وجود الاقتصاد السري، ويتطلب هذا المنهج تحديد السنة المرجعية التي على أساسها نقارن المعدل النقدي الثابت بمختلف الأسعار النقدية للمراحل المدروسة، وعندما يكون المعدل النقدي لسنة معينة مدروسة أكبر من السنة المرجعية تعتبر الكتلة النقدية الزائدة نتيجة نشاطات الاقتصاد السري، ونحدد حجم التهرب الضريبي بضرب حجم الاقتصاد السري في المعدل الضريبي المتوسط المفروض، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

في البداية نحسب حجم الاقتصاد السري بتطبيق المعادلة التالية:

$$AEST = \frac{(M_2 - M_1).PNB}{M_2}$$

حيث أن:

AEST: يمثل حجم الاقتصاد السري.

M₁: يمثل الكتلة النقدية للسنة المرجعية.

M_2 : يمثل الكتلة النقدية للسنة المدروسة.

PNB: تمثل الناتج الوطني الخام.

ثم نحدد حجم التهرب الضريبي بتطبيق المعادلة التالية:

$$V. E. F = \frac{[(M_2 - M_1).PNB].Tm}{M_2}$$

حيث أن:

V.E.F: حجم التهرب الضريبي.

Tm: يمثل المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

* **منهج عوامل الإنتاج (المدخل المادي)**: حسب هذا المنهج نقوم باختيار عامل إنتاج معين كالكهرباء مثلاً، وبافتراض وجود علاقة مباشرة بين عامل الإنتاج والناتج الوطني وبالاعتماد على حجم الإخراج واستهلاك هذا المدخل يتم تقدير الناتج الوطني، ويقاس حجم الاقتصاد السري عن طريق الفرق بين الناتج الوطني المقدر (الاسمي) حسب المدخل المادي والناتج الوطني الرسمي (الحقيقي)، ولقد وجه لهذا المنهج انتقاد كونه يفترض وجود علاقة ثابتة بين عوامل الإنتاج والناتج الوطني، إلا أن تغيرات استهلاك العوامل قد لا تعكس حتماً ارتفاع الاقتصاد السري، بحيث قد تزيد نسبة الاستهلاك نتيجة التبذير مثلاً.

* **منهج سوق العمل**: هذا المنهج قام في إيطاليا في الخمسينات من القرن الماضي، حيث لوحظ أن حجم العمل المعلن قد انخفض انخفاضاً شديداً بعكس نسبة العمالة غير المعلنة، ووفق هذا المنهج يتم تقدير العمالة غير المصرحة عن طريق الاستقصاء، ثم يتم حساب متوسط إنتاجية العمل، وعلى أساس ذلك يقدر حجم الاقتصاد السري.

* **منهج التفاوت**: حسب هذا المنهج يتم حساب الدخل الوطني بالاعتماد على مصادر الإدارة الجبائية، كما يتم حسابه من مصادر أخرى غير المصالح الضريبية، وبمقارنة الدخلين نستخرج الفرق الذي يمثل الدخل المتهرب من الضريبة. (رحال، 2007/2006، صفحة 81)

نلاحظ مما سبق أن جميع المناهج السابقة تعتمد على قياس حجم التهرب الضريبي من خلال تقدير حجم الاقتصاد السري، ونظراً للحدود التي تعاني منها هته المناهج أصبح من الضروري الاعتماد على مناهج أخرى تستند على تقدير حجم عدم الالتزام الجبائي.

- **منهج تقدير عدم الالتزام الجبائي**:

نظراً لصعوبة تقدير حجم الاقتصاد السري، أصبح من الضروري الاعتماد على حجم عدم الالتزام الجبائي، وتتجلى أهم المناهج في قياس التهرب الضريبي كما يلي:

* **منهج الضريبة القانونية المحتملة**: يستند هذا المنهج على صحة الناتج الوطني الرسمي، لذلك يمكن أخذها كأساس لحساب الضريبة على الدخل التي يفترض تحصيلها، وبمقارنة هذا الأخير مع حجم الضريبة المحصلة فعلاً نتحصل على حجم التهرب الضريبي، ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية:

$$INP = PFL - PFR$$

حيث:

INP: تمثل الضريبة المتهرب منها.

PFL: تمثل الضريبة القانونية المحتملة.

PFR: تمثل الضريبة المحققة.

* **منهج نسبة الضريبة الثابتة:** يركز مضمون هذا المنهج على أن حجم التهرب الضريبي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة والضريبة الفعلية لسنة معينة، كما توضح المعادلة التالية: (مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، 2004، صفحة 25)
V.E.F= POES-POR

حيث أن:

POES: يمثل مجموع الاقتطاعات الضريبية المقدرة.

POR: يمثل مجموع الاقتطاعات الضريبية الفعلية.

ولإيجاد الضريبة التقديرية نحدد سنة تمثيلية بحيث يكون فيها التهرب الضريبي عند الحد الأدنى، ثم نطبق نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخاص بالسنة التمثيلية على إجمالي الناتج الداخلي للسنة المدروسة. (رحال، 2007/2006، صفحة 81)

* **منهج الإعفاءات الضريبية:** وحسب هذه الطريقة فإن التهرب الضريبي يقدر على أساس المعلومات المحتواة في التصريحات الجبائية، بحيث العناصر الجبائية غير الموجودة في وضعية قانونية حسنة باتجاه الإدارة الجبائية تلتزم بالتصريح الحقيقي عن مداخيلها مقابل إلغاء العقوبات والغرامات الجبائية أو تطبيق نسب اقتطاع ضعيفة، وعليه يمكن قياس أهمية التهرب الضريبي بمقارنة المعطيات المصرح بها خلال فترة العفو بتلك المصرح بها قبل دخول نظام العفو حيز التطبيق، بحيث أن الفرق يعبر عن مبلغ التهرب الضريبي. (بوعكاز، 2015/2014، صفحة 40)

* **منهج المراجعات الخاصة:** يعود هذا المنهج في قياس حجم التهرب الضريبي إلى الإدارة الجبائية الأمريكية التي وضعت برنامجاً لقياس الالتزام الجبائي عن طريق فحوصات ومراجعات دقيقة للتصريحات الجبائية، والتي يقوم بها مختصون لعينة تتكون من 50.000 مكلف، والتي تؤخذ عشوائياً من التصريحات الجبائية المقدمة، والتي تصنف حسب مجموعات الدخل المصرح به، ويسمح هذا المنهج بقياس حجم الضريبة التي يتحملها المكلفون، ثم تحديد نسبة مستوى الالتزام الطوعي أي نسبة الضريبة المقدرة ذاتياً إلى مجموع الاستحقاق الضريبي.

* **منهج الاستقصاء:** يركز هذا المنهج على مبدأ بسيط وهو حساب الدخل الحقيقية لدافعي الضريبة عن طريق الاستقصاء ومقارنتها مع الدخل المصرح بها فعلاً لدى مصالح الإدارة الجبائية، ولكن الصعوبة في هذا المنهج تتمثل في جمع العينة الإحصائية، كما أن طبيعة المكلفين تجعل مشكل الثقة في البيانات والمعلومات المحصل عليها وانحرافها محل لبس. (رحال، 2007/2006، صفحة 82)

بناءً على ما سبق نستنتج أنه لا يوجد منهج كامل وصالح في جميع الحالات، حيث أن لكل منهج خصوصياته وظروف تطبيقه، لذلك يجب اختيار المنهج المناسب لتلك الأوضاع، ونشير أن المنهج المتبع في الجزائر لقياس حجم التهرب الضريبي لا يعتمد على أي منهج من المناهج السابقة، بل تقوم مصالح البحث والمراجعات أو مختلف المفتشيات والقباضات الضريبية بالاستناد على ما هو محدد في القانون الجبائي، ونظراً لإهمال المناهج السابقة وضعف إمكانيات الإدارة الجبائية الجزائرية، فإن قياس حجم التهرب الضريبي في الجزائر لا يعكس الحجم الحقيقي لتلك الظاهرة، كما أن الأرقام المعلنة تكون مختلفة من خبير إلى آخر.

III- تقدير حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2006-2018)

ترتبط نجاعة النظام الضريبي لبلد ما بمدى انتشار التهرب الضريبي فيه، حيث يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم نجاعة هذا النظام، ونظراً للانعكاسات السلبية المتعددة التي تترتب عن التهرب خاصة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية، فإن مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة للتقليل من حدتها وتجنب آثارها.

وكما أشرنا سابقاً، فإن عملية تحديد حجم التهرب الضريبي والحصول على إحصائيات دقيقة تتميز بالصعوبة لانسامه بالطابع السري، فلا توجد هناك طرق ضبط وقياس دقيقة تحدده وإنما هي مناهج تعطي صورة عامة عن حجمه، لذا سنحاول من خلال هذا البحث الاعتماد على منهج تقدير حجم الاقتصاد السري وفق متغير المعدل الثابت لمحاولة تحديد حجم التهرب الضريبي في الجزائر، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$V. E. F = \frac{[(M_2 - M_1) \cdot PNB] \cdot Tm}{M_2}$$

حيث أن:

V.E.F: حجم التهرب الضريبي.

$\frac{(M_2 - M_1) \cdot PNB}{M_2}$: يمثل حجم الاقتصاد السري.

M₁: يمثل الكتلة النقدية للسنة المرجعية (سنة 2005).

M₂: يمثل الكتلة النقدية للسنة المدروسة.

PNB: تمثل الناتج الوطني الخام.

Tm: يمثل المعدل الضريبي المتوسط المفروض (30%).

ملاحظة: تم تطبيق المعدل الضريبي المتوسط لضريبي IRG (35% أعلى شريحة في السلم الضريبي) و IBS (26%)، باعتبار أن معظم المكلفين يخضعون على الأقل لهاتين الضريبتين.

ويمكن حوصلة نتائج تقدير حجم التهرب الضريبي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول (1): حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2006-2018)

الوحدة: مليار دج

حجم التهرب الضريبي	المعدل الضريبي المتوسط Tm	حجم الاقتصاد السري	الكتلة النقدية ⁽²⁾ M ₂	الناتج الوطني الخام ⁽¹⁾ PNB	البيان السنوات
-	-	-	4070.4	-	2005
385.45	30%	1284.85	4827.6	8191.7	2006
883.86	30%	2946.22	5994.6	9178.6	2007
1357.68	30%	4525.60	6955.9	10909.6	2008
1282.61	30%	4275.37	7173.1	9884.2	2009
1826.58	30%	6088.63	8280.7	11985.5	2010
2559.75	30%	8532.52	9929.2	14461.9	2011
2083.17	30%	6943.91	11015.1	16040.7	2012
3233.03	30%	10776.77	11941.5	16349.8	2013
3555.33	30%	11851.13	13686.7	16867.5	2014

التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية-حالة الجزائر

3440.77	%30	11469.25	13704.5	16315.0	2015
3658.69	%30	12195.65	13816.3	17289.2	2016
4004.93	%30	13349.79	14974.6	18333.1	2017
4481.12	%30	14937.07	16636.7	19775.4	2018

المصدر: (1) - إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

(2) - التقارير السنوية لبنك الجزائر.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول هو الحصيلة المالية الهامة للتهرب الضريبي في الجزائر، والتي تعرف ارتفاعاً مستمراً من سنة إلى أخرى، وذلك بسبب تزايد وارتفاع حجم الاقتصاد السري الذي يُعد مورداً لا يُستهان به من حيث العوائد والمداحيل، وبإمكانه أن يكون شكلاً من أشكال التنمية والمساهمة في تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة، حيث نلاحظ أن حجم التهرب الضريبي يعادل أو يفوق أحياناً حصيلة الجباية العادية، وهو ما يدل على ضياع حصيلة ضريبية مهمة من الإيرادات العامة لو تم تحصيلها يمكننا الاستغناء نهائياً عن الجباية البترولية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2): نسبة التهرب الضريبي إلى الإيرادات الجبائية والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2006-2018)

الوحدة: مليار دج

نسبة (3)/(1)	نسبة (2)/(1)	الإيرادات العامة (3)	الإيرادات الجبائية (2)	حجم التهرب الضريبي (1)	البيان السنوات
%10.58	%53.53	3639.8	720.88	385.45	2006
%23.96	%115.27	3687.8	766.75	883.86	2007
%26.56	%140.65	5111.0	965.28	1357.68	2008
%34.89	%111.86	3676.0	1146.61	1282.61	2009
%41.58	%140.72	4392.9	1298	1826.58	2010
%44.20	%167.62	5790.1	1527.1	2559.75	2011
%32.86	%109.14	6339.3	1908.6	2083.17	2012
%56.34	%159.18	5940.9	2031	3233.03	2013
%61.95	%170	5738.4	2091.45	3555.33	2014
%67.42	%146.12	5103.1	2354.7	3440.77	2015
%71.59	%147.39	5110.1	2482.2	3658.69	2016
%66.22	%152.27	6047.9	2630.00	4004.93	2017
%66.37	%169.19	6751.4	2648.5	4481.12	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على:

(1) - نتائج الجدول رقم (1)

(2) و(3) - التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يتكون النظام الضريبي في الجزائر من حوالي 30 ضريبة، وقد تم قياس حجم التهرب الضريبي بناءً على نوعين فقط من الضرائب هما IRG و IBS ، وقد تجاوزت حصيلة هذا الأخير معدل 50 % من الإيرادات العامة كما هو موضح في الجدول رقم (1)، فماذا لو تم تقدير حجم التهرب الضريبي لكل أنواع الضرائب؟ فحسب تقرير مجلس المحاسبة (23 ديسمبر 2021) قدرت القيمة الإجمالية للتهرب الضريبي بنحو 13 ألف مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليار دولار.

فالتهرب الضريبي في الجزائر قد بلغ مستويات لا يمكن التغاضي عنها، لهذا لا بد من التركيز على إيجاد حلول للقضاء على هذه الظاهرة، وذلك عن طريق إدماج الأنشطة الموازية - التي تمارس خارج المنظومة الجبائية - ضمن الاقتصاد الرسمي.

IV - استراتيجية الإدارة الجبائية الجزائرية لمواجهة التهرب الضريبي

تسعى الدولة الجزائرية إلى مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي سواءً على المستوى الوطني أو الدولي، وذلك من خلال معالجة أسبابه باتخاذ تدابير وقائية واتباع إستراتيجية خاصة لتنمية مستوى الوعي الجبائي وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة، وكذا عصنة الإدارة الجبائية بتحديث هياكلها وطرق تسييرها، وكذا نظامها المعلوماتي... الخ.

IV - 1 الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجبائية الجزائرية للحد من التهرب الضريبي

اتخذت الإدارة الجبائية في الجزائر عدة إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي، من أهمها:

- وضع المشرع الجبائي مجموعة من الإجراءات والطرق التي لا بد على الإدارة الجبائية استغلالها للتأكد من سلامة، صحة وصدق التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، وهذا من أجل الحفاظ على موارد الخزينة العمومية في ظل تنامي ظاهرة التهرب وتعدد أساليبها وهي ما تعرف بالرقابة الجبائية بمختلف أنواعها.
- تكييف الإطار التنظيمي وذلك من خلال تحسين مردودية النظام الداخلي لمختلف المصالح الجبائية كإقامة مديرية فرعية للرقابة الجبائية على المستوى المحلي ومديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى المركزي، ناهيك عن عصنة مصالح الإدارة الجبائية بإدخال هياكل تقنية حديثة.
- تكثيف الجهود الرقابية سعياً إلى زيادة الضغط على أعمال التهرب الضريبي عن طريق رقابة الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية، مع استخدام مراجعات معمقة في أملاك ومحاسبة المكلفين.
- تنسيق الجهود لمكافحة التهرب الضريبي وهذا بالتعاون مع مختلف الجهات التي لها صلة بالمكلف، وتعميم البطاقات الرقمية الجبائية التي تسمح بمتابعة مختلف الأنشطة، مع إنشاء الفرق المختلطة (ضرائب، جمارك، تجارة) وفقاً للمرسوم التنفيذي 98-290 المؤرخ في 1998.
- إنشاء بطاقات وقوائم لأسماء المتهربين من الضريبة وفقاً للتعليمات الوزارية رقم 97-127 المؤرخة في 1997/07/26، والتي توزع على كل الهيئات المشاركة في مكافحة الغش والتهرب الضريبي.
- اللجوء إلى إجراءات ردعية لملاحقة المزورين والمتهربين، وذلك من خلال إلزامية التصريح بالحسابات إلى جانب سحب وإلغاء الامتيازات الجبائية عند اكتشاف التهرب، وفرض غرامات مالية وتطبيق عقوبة السجن. (مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2011، صفحة 68)

- استحداث إجراء التلبس الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 2013، وبالتالي تصحيح حالات التهرب والتصدي لها في الوقت المناسب، ومراقبة النشاطات القصيرة المدى والتدخل قبل انتهاء آجال الالتزامات التصريحية. (finances, 2013, pp. 06-07)

IV - 2 تجارب بعض الدول في الحد من التهرب الضريبي

سنستعرض باختصار تجربة كل من تركيا وإيطاليا و كولومبيا.

-تجربة تركيا: قامت تركيا بوضع خطة شاملة للحد من نطاق الاقتصاد السري وتحسين الالتزام الضريبي وذلك من خلال: * تخفيض المعدلات الضريبية: ففي سنة 2006، تم خفض معدل الضريبة على الشركات من 33% إلى 20%، كما تم تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي من 49.5% إلى 35%، وفي سنة 2008 تم تحديد عبء ضريبة الدخل على أصحاب الحد الأدنى للأجور عند مستوى صفر، اعتمادا على الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال، كما تم تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة على الصحة والتعليم والملابس والسياحة من 18% إلى 8%، في حين أصبح هذا المعدل 1% فقط على المواد الغذائية الرئيسية.

* تأسيس مجلس للتدقيق الضريبي والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا:، حيث تم توظيف 1500 مفتش ضرائب وزيادة حدة العقوبات الضريبية، بالإضافة إلى تقاسم قواعد البيانات بين مختلف الإدارات والهيئات المهنية لتسهيل المعلومات على المكلفين بالضريبة، وكذا مواصلة تطوير الصيرفة الإلكترونية بهدف تعقب التدفقات المالية في الاقتصاد. * الاهتمام بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الاقتصاد الموازي: وذلك بإبرام اتفاقيات خاصة بالازدواج الضريبي مع 82 دولة، واتفاقيات تبادل معلومات مع 05 دول.

ونتيجة لهذه الجهود، انخفض حجم الاقتصاد السري في تركيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 35.2% في سنة 2002 إلى 26.5% سنة 2013.

- تجربة إيطاليا: حاولت الحكومة الإيطالية مساعدة أصحاب المشاريع في الاقتصاد السري على الانتقال تدريجياً نحو الوضع النظامي عن طريق تقديم تخفيضات ضريبية وشبه ضريبية لمدة 03 سنوات (2001-2003) وهذا ما تضمنه قانون 2001/383، حيث يمكن للمعنيين الذين يقررون الإفصاح عن دخولهم غير المصرح بها أن يسددوا ضرائبهم بأثر رجعي وبمعدل حدي يقدر بـ 10% في السنة الأولى، 15% في السنة الثانية و20% في السنة الثالثة، كما تم تخفيض الاشتراكات الاجتماعية المستحقة على أصحاب المشاريع والمتعلقة بالعمال غير المصرح بهم سابقاً إلى 8%، 10% و12% على التوالي خلال فترة توفيق الأوضاع التي تمتد لثلاث سنوات، ويستفيد هؤلاء العمال بدورهم من معدلات ضريبية تفضيلية على دخولهم حال شروعاتهم في الإبلاغ عنها.

وخلال السنة الأولى من تطبيق هذا القانون، تم تقديم 800 طلب للتسوية بمعدل تسوية وضعية 1500 عامل، إلا أن هذه النتيجة كانت أقل من توقعات الحكومة بسبب ضعف الثقة لدى أصحاب المشاريع وخوفهم من عدم القدرة على مواصلة نشاطهم بعد انتهاء فترة التخفيضات.

-تجربة كولومبيا: أما عن تجربة كولومبيا في الحد من التهرب الضريبي ومحاربة الاقتصاد السري، فقد اتخذت الحكومة الكولومبية مجموعة من الإجراءات أهمها إصدار عفو ضريبي شامل سنة 1994، يسمح بموجبه لأصحاب الأموال المتداولة في الاقتصاد السري بإيداع أموالهم في حسابات مصرفية، دون أن تفرض عليها أية ضريبة ودون مساءلة عن مصدر تلك الأموال. وكان الهدف من ذلك هو اجتذاب الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات ودمجها في القنوات الرسمية، فبمجرد دخول هذه الأموال إلى الجهاز المصرفي تصبح كل المعاملات قابلة للتعقب، وقد أرفقت الحكومة قرار العفو الضريبي بوضع نظام للتعريف الجبائي، بحيث أن

كل المعاملات يجب أن تتم بواسطة البطاقة البنكية وأن تكون مرتبطة برقم تعريفى مقيد في هذا النظام، مما يسمح بتقليص التعامل مع الاقتصاد السري. (بو الحيلة، 2017، صفحة 101)

IV-3 مقترحات للإدارة الجبائية للحد من التهرب الضريبي

تعتبر الإدارة الجبائية أداة لتنفيذ النظام الضريبي، فضعف التنظيم على مستواها كما هو الحال في الجزائر يفتح المجال أمام المكلفين بالضريبة للتهرب منها، لذلك وجب على الإدارة الجبائية الحالية مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعرفها عالم الأعمال والمجتمع الجزائري بصفة عامة، وذلك من خلال:

- عصنة الإدارة الجبائية بتحديث نظامها المعلوماتي وإنشاء هياكل حديثة بغية تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة ورفع مستوى الوعي الجبائي لديهم.

- تبسيط إجراءات عمل الإدارة الجبائية كأهم وسيلة لتحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة: تواجه الإدارة الجبائية اليوم تحدياً كبيراً يتمثل في التخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية قصد الاستجابة لتطلعات المكلفين بالضريبة فيما يخص توفير الوقت والجهد.

- استقبال مستخدمى الإدارة الجبائية: يعتبر حسن استقبال المكلف بالضريبة من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين علاقتها به من خلال طرح مختلف انشغالاته حول الضريبة وأسباب تكليفه، كما يعمل هذا الإجراء على تصحيح الأخطاء الواقعة سواءً من قبل الإدارة الجبائية أو المكلف بالضريبة.

- تطبيق نظام الحوكمة في الإدارة الضريبية يمكن من تضييق فرص التلاعب بالقوانين ويحد من فرص التهرب الضريبي ويحقق الالتزام الطوعي للمكلفين. (بوزيان، 2021، صفحة 156)

-تحسين كفاءة النظام الضريبي من خلال تغطية أكبر قدر ممكن من الأفراد والمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة، وفي هذا الإطار يمكن أن يلعب الربط الآلي ورقمنة الأجهزة الضريبية وتقنيات المعلومات دوراً هاماً في تحديد الوعاء الضريبي بدقة والوصول لأكثر عدد ممكن من الأفراد والشركات. (الإصلاح، 2020، صفحة 09)

- العمل على تبسيط التصريحات الجبائية وتشجيع المكلفين على تقديمها إلكترونياً، بإطلاق مبادرة التصريح الجبائي عبر موقع المديرية العامة للضرائب لمجموعة من التصريحات القابلة للتحميل، سواء تعلق الأمر بالتصريحات السنوية أو التصريحات الشهرية أو حتى بعض التصريحات الأخرى، مما يسهل عليهم عملية التصريح وتقليل عبء التنقل إلى مصالح الإدارة وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة التصريحات المقدمة و تسديد الضرائب إلكترونياً، في انتظار أن يعمم النظام الإلكتروني للتصريح عن بعد ليخص عملية الدفع وذلك لزيادة نسبة التحصيل الضريبي، وهذا ما اعتمده بعض الدول العربية كالأردن والمغرب، حيث تحتل المغرب المرتبة الثانية في عملية التحصيل الضريبي الإلكتروني. (بن غماري، 2018، صفحة 310)

- العمل على رفع مستوى التأهيل العلمي والعملية لأعوان إدارة الضرائب من خلال التكوين المتخصص، مع تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للعاملين بإدارة الضرائب قصد سد منافذ الإغراءات المقدمة لهم حتى تضمن الإدارة تطبيق أحسن للقانون الضريبي.

- تعميم تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الإدارة الجبائية على مستوى التراب الوطني لما له من عوائد هامة، حيث تمثل ولاية معسكر نموذجاً لذلك، فبعد تطبيقها لنظام الدفع الإلكتروني سجلت زيادة في تحصيل الضرائب تقدر بنحو 5% مقارنة مع السنوات الماضية. (ركي، 2020، صفحة 29)

- اللجوء إلى الملاحقات القضائية في حق مرتكبي جريمة التهرب الضريبي وتشديد العقوبات، وفي المقابل تقديم تحفيزات وتشجيعات للمكلفين الذين يلتزمون بالدفع في المواعيد المحددة وبالتصريح الحقيقية. (أمير و يوسف، 2019، صفحة 47)

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود التي يمكن أن تبذل ضمن مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي لا يجب أن تكون في شكل حملات ظرفية ومؤقتة، بل يجب أن تكون تدخلات دائمة وغير منقطعة في إطار منظم.

الخلاصة

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لقمع ظاهرة التهرب الضريبي، إلا أن الإحصائيات أثبتت أن النقص لا زال واضحاً وأن التهرب مازال قائماً، فالمكلف بالضريبة في ظل النظام الضريبي الجزائري أصبح يتباهى بعدم دفع مستحققاته الجبائية، وبذكائه في التملص منها، بل وأصبح يطور من أساليبه كلما تطورت الأحداث والقوانين، وفي المقابل نجد الإدارة الجبائية تسعى بإمكانياتها المحدودة للحد من انتشار هذه الظاهرة، المستمدة أساساً من عدم الثقة بينها وبين المكلف بالضريبة، لذا وجب على هته الأخيرة مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعرفها عالم الأعمال والمجتمع الجزائري بصفة عامة.

نتائج الدراسة:

- انتشار ظاهرة الاقتصاد السري وتباين أنشطته وزيادة حجمه يوماً بعد يوم، مع زيادة وتوسع النشاط الاقتصادي بصفة عامة، أدى إلى زيادة حجم التهرب الضريبي وتعدد أشكاله، وبالتالي صعوبة حصره والحد منه، حيث أثبتت الدراسة أن حجم التهرب الضريبي فاق حصيلة الجباية العادية وهو ما يدل على ضياع حصيلة ضريبة مهمة من الإيرادات العامة لو تم تحصيلها يمكننا الاستغناء نهائياً عن الجباية البترولية.
- عدم التشدد في فرض الجزاء على المتهربين من دفع الضرائب، الأمر الذي لم يردع المكلفين الذين يقومون بموازنة العقوبة في حال التهرب مع عوائده فترجح كفة التهرب.
- رغم كل المجمهودات التي تبذلها إدارة الضرائب لتحسين وتلطيف علاقتها مع المكلفين بالضريبة، إلا انه مازالت هناك نظرة سلبية اتجاهها من قبل المكلفين بالضريبة على أنها تنتقص من حقوقهم المالية وبأنها مجرد إدارة لفرض العقوبات. ومن أجل تحسين الصورة وخلق جو من التفاهم بين طرفي العلاقة الجبائية (المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب) يجب فتح مجال للتواصل الدائم بينهما، مع الحرص على الاستقبال الجيد للمكلفين بالضريبة والاستماع إلى انشغالاتهم و كذلك توعيتهم بحقوقهم، في إطار سياسة تواصل إعلامية تهدف إلى تحقيق الرضا لديهم، وخلق قناعة لديهم على أن الضريبة لا تفرض إلا بمقتضى القانون و لا تحصل إلا وفقاً لإجراءات قانونية مضبوطة مع ضمانات تحميه من كل تعسف.

توصيات:

- ضرورة اعتماد الإدارة الجبائية على رؤية قائمة على رقمنة العمليات الجبائية لتقليل الوقت والجهد والحصول على معلومات ذات جودة وأكثر دقة، وكذا العمل بمبدأ الإنصاف من خلال توزيع العبء الجبائي على المكلفين بالضريبة مثلما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل، وذلك من خلال مكافحة الاقتصاد السري الذي يشكل ضرراً بالنسبة للعدالة الضريبية.
- إنشاء نظام اليقظة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي بهدف حماية الاقتصاد الوطني.
- إزالة الحاجز النفسي بين الإدارة الضريبية والمكلف وخلق الثقة، وتحسيسه بأهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ الحصول على الفواتير الرسمية عند القيام بشراء السلع والخدمات.
- ضرورة تبني سياسة إصلاحات حازمة تهدف إلى الحد من التهرب الضريبي المعتبر في النشاطات الموازية، وذلك من خلال تصميم نظام جبائي خاص بنشاطات القطاع الموازي (الاقتصاد السري) كمنح حوافز جبائية للمؤسسات التي تفي بالتزاماتها، وعدم تطبيق الضريبة عليهم بأثر رجعي وذلك لتشجيعهم للانخراط في النظام الجبائي، فمثلاً في مالووي منحت إدارة الضرائب شهادة حسن السلوك للمؤسسات الملتزمة بأداء مستحققاتها الضريبية، حيث تستعمل هذه الشهادة كمؤشر على سمعة المؤسسة عند طلب

- القروض من البنك، وقد سمح هذا الإجراء بتحسين المردود الجبائي للمؤسسات الكبرى والمتوسطة، أو يمكن ترسيم السوق الموازية عن طريق العفو الجبائي الشامل على كل التجار غير الرسميين.
- التشجيع على الامتثال الضريبي حيث تحتل الجزائر المرتبة 158 عالمياً من حيث الأداء الضريبي، في حين نجد أن بعض الدول العربية تحتل المراتب الأولى عالمياً مثل البحرين التي احتلت المرتبة الأولى في حين احتلت المغرب المرتبة 24 عالمياً، لذا على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول العربية لتحسين الامتثال الضريبي في شكل مصالح اقتصادية، عوض العمل في الخفاء والتهرب وغيرها من الممارسات.
- إنماء الوعي ونشره، وذلك من خلال نشر البيانات المالية سواءً عن طريق الصحف والإذاعة والتلفزيون، أو بعقد الندوات وعرض الأفلام التثقيفية السريعة حتى يشعر المكلفون بالخدمات التي تؤديها لهم الدولة، وأن الإنفاق الحكومي لا يحوي إسرافاً وتبذيراً وإنما يستهدف صالح المجتمع عامة.
- إعادة النظر في المنظومة القانونية، من خلال وضع قوانين واضحة وصريحة ودقيقة لتجنب الثغرات التي يمكن استغلالها من أجل التهرب الضريبي.

الإحالات والمراجع :

- abdelhamid, h. (29/11et 01/12/2010). l'évasion fiscale en Afrique-cas du maroc: sortes d'évasion et comment la maitriser? séminaire sur la réforme des politiques fiscales axées sur l'innovation et la modernisation des institutions en charge de la collect et de la gestion du patrimoine public, (p. 02). tanger (Maroc).
- finances, M. d. (2013). La lettre de la DGI(la fragrance fiscale- pour un controle fiscale plus efficace n°68.
- أحسن عمري سميح ركي. (2020). واقع وآفاق عصرة الإدارة الضريبية في الجزائر. (جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المحرر) مجلة أرواح للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 03 (01)، 29.
- الإصدار النقدي الثالث من تقري نافذة على طريق الإصلاح. (2020). الإصلاحات الضريبية في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- المادة 169-01. (طبعة 2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجزائر.
- بكريتي بومدين، و رشيد يوسف. (2015). السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر-دراسة تحليلية واقتصادية. (جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، المحرر) مجلة المالية والأسواق (العدد الأول)، 171.
- جازية أمير، و عاشور يوسف. (2019). واقع المنظومة الضريبية في الجزائر لمحاربة الغش. (جامعة سعد دحلب البليدة، المحرر) مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 10 (03)، 47.
- سميرة بوعكاز. (2015/2014). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية-الطور الثالث). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عبد الحكيم بو الحيلة. (2017). الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل - على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية. (جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، المحرر) مجلة دراسات اقتصادية ، 04 (03)، 101.
- فيصل بوزيان. (2021). عصرة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. مجلة دراسات اقتصادية ، 21 (01)، 156.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من الأمر رقم 76-101 الصادر بتاريخ 1976/12/09. الجريدة الرسمية العدد 102. الجزائر.
- محمد سليم وهبه. (26 و 27 جويلية 2010). التهرب الضريبي-واقع وتوصيات. المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، (صفحة 14). الجمهورية اليمنية-صنعاء.
- محمد شريف. (2010/2009). السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية-حالة الجزائر

- مراد ناصر. (2011). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مهدي يسرى، و حسن السامرائي. (2012). تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي. (كلية الإدارة والاقتصاد (الرمادي) جامعة الأنبار، المحرر) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 04 (09)، 133.
- ميلود بن غماري. (2018). الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية (أطروحة دكتوراه في القانون العام). تلمسان، كلية الحقوق- جامعة أهر بكر بلقايد، الجزائر.
- ناصر مراد. (2004). التهرب والغش الضريبي في الجزائر. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- ناصر مراد. (2011). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نصر رحال. (2007/2006). محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.